الحجج الداعمة لتبني النظم المحاسبية المحلية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Arguments supporting the adoption of the International Financial Reporting tandards for Small Enterprises by domestic accounting systems

قديري سعد*

جامعة الوادي – الجزائر

Guediri-saad@univ-eloued.dz

دمدوم زكرياء

جامعة الوادي - الجزائر

zdemdoum@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول للنشر: 2021/07/05 تاريخ النشر:2021/10/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل للقضايا المفاهيمية والعملية في تقارب النظم المحاسبية المحلية في الجزائر مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم نتائج الدراسة دليلا على أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة كانت تمثل تحديا أمام الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة التي تعتمدها وتوفر الدراسة أيضا دليلا على أن المستخدمين يرون أن تبني تلك المعايير مفيد للقرار لما لتلك المعايير من تبسيطات في الإعتراف والقياس مقارنة بالمعايير الكاملة للإبلاغ المالي، مع إبداء بعض المخاوف من قبل بعض معدي البيانات من التكاليف العملية والتي قد ترافق عملية التبني.

الكلمات المفتاحية: التقارب المحاسبي؛ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL: P11، P51، M13، M48.

Abstract:

This study aims to analyse conceptual and practical issues in the convergence of Algeria's domestic accounting systems with the International Standards for the Financial Reporting of Small and Medium-Sized Companies. The results of the study provide evidence that the International Standards for the Financial Reporting of Small and Medium-Sized Enterprises (IFRS) was a challenge for entities not subject to public accountability and adoption.

Keywords: accounting convergence; International standards for the preparation of financial reports for small and medium-sized enterprises; Small and medium-sized enterprises; Financial accounting system.

Jel Classification Codes: P11، P51، M13، M48.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

، تعد البيانات المالية مصدرا أساسيا للمعلومات حول المركز والأداء المالي للمؤسسة، ويتمثل أحد جوانب التحدي في تكامل الأسواق الدولي في التنوع في التطبيقات المحاسبية للبلدان، والتي تسببها الهياكل الثقافية والإقتصادية والإجتماعية والتاريخية والسياسية، ومن شأن وجود مجموعة مشتركة من معايير التقارير المالية المقبولة عالميا أن تقلل من تنوع ممارسات إعداد التقارير المالية في جميع أنحاء العالم، وتمكن من نقل رأس المال عبر الحدود وإلى تكامل إقتصادي أكبر (Kılıç & Uyar, 2017, p. 313).

لذا فإنه من الضروري إعتماد إتفاقية صالحة إلى حد كبير لجميع الكيانات المحاسبية، وكذا لإيجاد نقاط تلاق بين المعايير المعمول بها على المستوى المحلي والمعايير الدولية، ويمكن أن يحدث هذا من خلال إعتماد معايير مقبولة عالميا، والشركات الصغيرة والمتوسطة ليست ببعيدة عن هذه الإشكالية.

وقد أشارت إحدى الدراسات التى أعدت من قبل مجلس التجارة والتنمية المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية لا تحتفظ بسجلات محاسبية مناسبة، إما لأنها غير مقتنعة من الأساس بنفعيتها فى الرقابة وإتخاذ القرارات، أو لأنها تخشى من أن يتم إستخدامها من قبل السلطات المعنية بالدولة فى فرض ضرائب أو ترخيص أو أي ضوابط أخرى عليها (جزر و رويحة، 2014، صفحة 3).

وبال تالي يعد إعتماد إتفاقية تتجاوز الحدود الوطنية أمرا حاسما في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي دولى خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بنية تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى والتى يتم إعدادها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، سواء العامة أو المنشآت التى يتم إدارتها من قبل ملاكها ويطلق على هذا المعيار" المعيار الدولى للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم".

وقدر أولت دول كثيرة إهتمامها بهذه المعايير، وليس هناك جدال أن البيئة المحاسبية الجزائرية تحتاج إلى التطوير من حيث ترسيخ التحكم المؤسسي والإندماج في المجتمع الدولي إن كانت تريد لإقتصادها النمو والتخلص من التبعية الريعية التي تهيمن عليه.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكاليات التالية:

- ✓ ما مدى التأييد لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتلبيتها لحاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت؟
- ✓ ما أهم المزايا التي يمكن تحقيقها عند تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
- ✓ ماهي المعوقات التي من الممكن أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- ✓ هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت؛
- ✓ من شأن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقيق العديد من المزايا؛
- ✓ هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسبها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها في الإقتصاد القومي للبلاد ومساهمتها الواضحة في رفع وتنمية الإنتاج ودعم الناتج القومي الإجمالي وتوفير فرص العمل، ومن شأن هذه الدراسة أن تبحث في أحد المسائل المهمة لجميع المنشآت ألا وهو التقارير المالية المعدة من قبلها، وتأثير التغيرات المحتملة في إعداد تلك التقارير على الشركات خاصة وعلى الإقتصاد الكلي عموما.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الورقة إلى وضع إطار تنظيمي للمحاسبة من خلال احتياجات المعلومات المالية للمستخدمين بشكل عام، وكذا تحليل الوضع الحالي لمواءمة الأوضاع المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق معايير جديدة خاصة بها، بعيدة عن تلك المعايير الكاملة والخاصة بالشركات الكبيرة، وفي الوقت نفسه نحاول التحقق من تأثير تغيير مفهوم التقارير المستخدمة من التشريعات الوطنية إلى المعيار الدولية على مناخ الأعمال في الجزائر.

5.1. منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة طرق البحث الاستكشافية والتجريبية لدراسة القضايا المثيرة للجدل في تحديد وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا في إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة هذا في جانبها النظري، أما في ما يخص الجانب التطبيقي فحاولنا أن نستطلع آراء معدي البيانات المالية والخبراء ذلك من خلال إستبانة موزعة على بعض المحاسبيين ومحافظي الحسابات والأساتذة الجامعين.

2. أدبيات مفاهمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير تحليل للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم هو الإفتقار إلى تعريف موحد لما يسمى الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويستشهد بوبوبسكي (1992) بدراسة لمنظمة العمل الدولية، والتي تحدد أكثر من 50 تعريفا في 75 دولة مختلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ والمسألة المعقدة في الأدبيات هي المصطلحات المستخدمة لفئة الشركات التي لا تندرج في مجال الشركات الكبيرة، حيث يشير جزء منها إلى الشركات الصغيرة ويستخدم البعض الآخر مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما يشير البعض إليها كمؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر وعلى الرغم من الإشارة إلى نفس فئة الأعمال، إلا أن التعريفات تختلف في درجة مشاركة هذه الشركات في المصطلح العام المحدد لها (Berisha & Pula, 2015, p. 17)؛ ويعتمد التعريف النموذجي على التصنيف حسب الحد الأقصى لعدد الموظفين وحجم المبيعات السنوي (Wu, 2009, p. 33).

وفي خضم التعريفات الكثيرة والمتغيرة لكل منظمة وكل دولة على حدى سنكتفي بتعريفين رئيسين:

- **تعريف البنك الدولي:**

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه "المؤسسة الدولية للتمويل" ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000دولار أمريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية، فيما تضم المؤسسة الصغيرة : أقل من 50 موظفا و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية، بينما المؤسسة المتوسطة: فيبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية (البنك الدولي، 2009، صفحة 10).

❖ **التعريف الجزائري:**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأ نها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- والتي تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار؛
- تستوفي معيار الاستقلالية* (القانون 17-02، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017، صفحة 5).

2.2. معيار الإستقلالية في المؤسسة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2. مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك عديد الأشياء التي تمتاز بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن غيرها نذكر منها:

- **في مجال التنظيم والتسيير:** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة، ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة، عكس المؤسسات الكبيرة حيث هناك مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل إتخاذ القرار النهائي وتطبيقه؛ أما من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها، فيكون مرتبطا ومندمجا أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة، كما يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن، فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم بإكتساب حصص سوقية وإستغلال الفرص المتاحة.
- **في مجال العمل والتمويل:** أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل وإستخدام أدوات إنتاج بسيطة، وهي تتماشى مع وفرة اليد العاملة وندرة رأس المال، وهما الظاهرتين السائدتين في معظم الدول النامية، كما تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد في بعض الاقتصاديات وبالرغم من وجود قوانين وإجراءات تبحث عن كيفية الحصول على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك، بالإضافة على تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.
- **مميزات أخرى:** هناك مميزات أخرى نجدها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

- تنجح هذه المؤسسات في بعض الأحيان في خدمة الأسواق المحدودة التي لا تجذب إليها المؤسسات الكبرى لطبيعة حجم السوق.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موردا هاما بالنسبة المؤسسات الكبرى (حالة المقاولة من الباطن)، بالإضافة إلى أنها تنشط بكفاءة في مجالات التي تستخفها المؤسسات الكبرى، كما وتتميز بتنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الإقتصادية.
- تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعدادا للتكييف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين (مولود، 2017، صفحة 134).

4.2. فرص ومعوقات العولمة والتوسع من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- **مفهوم العولمة:** يمكن تعريف العولمة بأنها عملية دمج مختلف اقتصادات العالم دون خلق أي عوائق في التدفق الحر للسلع والخدمات والتكنولوجيا ورأس المال وحتى العمالة أو رأس المال البشري، لذلك فإنه يدل على التدويل بالإضافة إلى التحرير الذي أصبح العالم من خلاله قرية عالمية صغيرة.
- **الأسواق الخارجية:** لقد فتحت العولمة الإقتصاد المحلي ودمجته مع الإقتصاد العالمي، وستتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلالها بفوائد بيع منتجاتها وخدماتها إلى السوق العالمية بدلا من أن تكون محصورة في السوق المحلية ويستفيد الإقتصاد الحر من إمكانية الوصول إلى أسواق أكبر، وروابط أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة مع شركات تسويقية أكثر، وتقنيات وعمليات تصنيع محسنة.
- **تدفق الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا:** الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من التكنولوجيا التي عفا عليها الزمن ونطاق التشغيل الأمثل، وإرتباط العديد من الشركات الأجنبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية يساعدها على استخدام تكنولوجيا أفضل ومهارات إدارية وما إلى ذلك، وبالتالي فإن التعاون المناسب بين الشركات الصغيرة والكبيرة يمكن أن يساعد الشركات الصغيرة على تطوير قاعدة تكنولوجية من خلال أنشطة البحث والتطوير والمساهمة من التكنولوجيا.
- **مجالات الأعمال الناشئة:** تمكنت الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر من تحديد العديد من مجالات العمل غير الشائعة ولكن الواعدة للغاية، مثل الاستعانة بمصادر خارجية والنسخ الطبي وتجارب البحوث السريرية والتعاقد من الباطن وإلغاء الشحن، وكذا العديد من التقنيات الحديثة مثل التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا النانوية وغيرها.
- **أقل تدخل حكومة:** لأن الإقتصاد يحركه السوق بشكل رئيسي، سيكون هناك أقل تدخل من قبل الحكومة، على الاستيراد والتصدير مثلا وما إلى ذلك، وسيتم السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالعمل في بيئة حرة.
- **توليد العمالة:** تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وتوسيع الشبكة الصناعية في المناطق الريفية، وهذا القطاع يغذي المهارات التقليدية والصناعات القائمة على المعرفة الصغيرة.
- **أداء أفضل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة:** قبل العولمة، كان قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قطاعا شديد الحماية، وفجأة إكتشفوا أن العديد من هذه التدابير الوقائية قد تم سحبها وعليهم الكفاح من أجل وجودهم، هذه التنافسية في السوق المحلية والعالمية قد تبرز الأداء المتفوق.
- **أفضل رضا للعملاء:** مع زيادة تنافسية السوق المحلية، تحاول الشركات الصغيرة والمتوسطة إرضاء المستهلكين بكل طريقة ممكنة، فهم يحاولون إنتاج منتجات وفقا لاحتياجات العملاء وتفضيلاتهم وإرضاء العملاء بأفضل طريقة ممكنة.
- **رأس المال قصير وطويل الأجل:** في الإقتصاد المتحرر، تحاول البنوك إكتشاف طرق جديدة لتقديم القروض لزيادة ربحيتها، وبالتالي التنمية في سوق المال من شأنه أن يدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **المساهمة في التصدير:** المنتجات التي تنتجها المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون لديها سوق أجنبية ممتازة.
- **إزالة التباين الإقليمي:** يميل الأشخاص من المناطق النائية إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية بحثا عن وظائف، وهذا يخلق ضغط مفرطا على المناطق الحضرية ويؤدي إلى مشاكل إجتماعية وشخصية، ويمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق إنشاء شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة في المناطق المتخلفة اقتصاديا، حيث يمكن أن يهتم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاحتياجات المحلية، وتحسين الحالة الإقتصادية للمنطقة، والأهم من ذلك أنه يمكن أن يحدث تغييرا نوعيا في اقتصاد البلد.

- **علاقات صناعية أفضل:** الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أقل عرضة للنزاعات الصناعية، ومع ذلك فإن الحقيقة وراء هذا المشهد هي أن العمال في القطاعات الصغيرة هم في الغالب من قطاع غير منظم ولا يمكنهم رفع صوتهم جماعيا، ولهذا يكونون في علاقة متناغمة مع أصحاب الشركات (LAHIRI, 2012, p. 20).

3. عموميات حول معايير المحاسبة الدولية:

1.3. أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية:

،يقصد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكون وثيقة قائمة بذاتها للأعمال التجارية الصغيرة النموذجية التي تضم حوالي 50 موظفا، وفي ما يتعلق بالكيانات الصغيرة التي تضم موظفا واحدا أو اثنين أو ثلاثة موظفين، إعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المستخدمين الخارجيين مثل الدائنين والموردين والعملاء ووكالات التصنيف الائتماني والموظفين يحتاجون إلى معلومات معينة، لكن ليس لديهم صلاحية لطلب التقارير المصممة لتلبية إحتياجاتهم (Neag , Maşca, & PăşCan, 2009, p. 36).

كان الهدف من مشروع هو وضع معيار لإعداد التقارير المالية الدولية صمم خصيصا لتلبية متطلبات الإبلاغ المالي للكيانات التي (أ) لا تملك مساءلة عامة و (ب) تنشر بيانات مالية عامة (Baldarelli, Demartini, Mosnja-Skare, & Paoloni, 2012, p. 4).

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر (Micro Entities) التي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95 % من مجموع المؤسسات في العالم (International Accounting Standards Board, 2009, p. 1).

ويمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في إقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق في أسواقه (مهاوة وعزاوي، 2010-2011، صفحة 26)، ويمكن هذا المعيار من معالجة الأحداث الإقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90 % مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لا سيما فيما يتعلق بالافصاح.

ووجد أن هذا المعيار أقل تعقيدا وأكثر وضوحا من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من عدة نواحي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009)، حيث تم كتابة المعيار بلغة واضحة ويمكن ترجمتها بسهولة، وكذلك تم حذف المواضيع التي لا تمت بصلة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

ففي حين أن كافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بخيارات السياسة المحاسبية، يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالخيار الأسهل (جزر و رويحة، 2014، صفحة 5).

2.3. توصيف الشركات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المعايير الدولية:

عندما ظهرت مناقشات أولية، وحتى في مسودة العرض الصادرة، إستخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية مصطلح "الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم" لتحديد النطاق الخاص بها، مع عدم وجود إشارة خاصة (متعمدة) في التعريف المقدم لهذا المصطلح إلى أي معيار للحجم الكمي، وهو ما يتفق مع النهج القائم على مبدأ الكيان؛ وتشير إلى أن مصطلح الشركات الصغيرة والمتوسطة معترف به عالميا.

وفي عام 2008 تم إستبدال مصطلح "الشركات الصغيرة والمتوسطة" بعبارة "الكيانات الخاصة" إستجابة لرسائل التعليقات والإختبارات الميدانية وتوصية مجموعة العمل التي تم إستلامها خلال الإجراءات القانونية (IASB، 2008 أ: 10).

وأشارت رسائل التعليقات المستلمة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تنطوي على معيار للحجم وغالبا ما يتم تعريفها وفقا للقوانين واللوائح المحلية أو الإقليمية في حين أن الإختبارات الميدانية كشفت عن بعض الإلتباسات في هذا الصدد، كما تم النظر في مصطلح "كيان غير خاضع للمساءلة العامة"، لكن أخيرا إعتبر المجلس أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل مصطلح للإستخدام (Albu, Albu, & FEKETE, 2010, p. 46).

3.3. مجالات تطبيق المعايير الدولية:

لا يعرف المعيار المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإنما يوضح خصائص تلك المنشآت التي لها الحق في تطبيقه والتي يغلب عليها عادة أن تكون من ضمن ما يعرف بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ولذلك فإن المعيار في الحقيقة يحدد نطاق تطبيقه بغض النظر عن التعريف الذي تضعه دولة معينة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وبحسب ذلك المعيار الذي إعتمدته الهيئة، فإنه يتم تطبيقه على جميع المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018، صفحة 9).

4.3. التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي:

يعني التوحيد Uniformity جعل الشيء واحدا وهو التماثل والتطابق والانتظام، ومع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق، ويعني التوافق وإزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو تخفيفها والعمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن طريق تطوير معايير موحدة.

والتوافق المحاسبي هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة، في شكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة (Robert, 2008, p. 91).

إذن فهو يشمل عملية إختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة و معرفة نقاط التشابه و الإختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها.

5.3. العوائق والعقبات للتوحيد المحاسبي:

تعتبر عملية التحول عملية مكلفة، حيث أوضح المسح الميداني الذى أجرى على دول الإتحاد الاوروبى مثلا أن تكلفة تطبيق معايير IFRS فى السنة الأولى تتراوح ما بين0.31 % من المبيعات بالنسبة للمشروعات الصغيرة، و0.05 % بالنسبة للشركات الكبيرة (الشرقاوى، 2014، صفحة 10).

أيضا قد تمنع القومية البلدان من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكار والممارسات، التي تنشأ و تتطور من بلد إلى آخر، رغم ملائمتها الواضحة لذلك البلد، و من صور القومية رفض الممارسات المختلفة السائدة في بلد آخر.

و هذه الحالة تظهر في بعض الدول النامية، حيث يتم النظر إلى المعايير المحاسبية الدولية المصدرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية، على أنها متحيزة للممارسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مثلا. وبأنها لا تعطي الإهتمام لإحتياجات البيئة المحلية للدول النامية، وبالتالي فهي تعتبر غير ملائمة (أمينة، 2015، صفحة 12).

6.3. النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات في الجزائر:

يشير حسين (1983) إلى أن النظام المحاسبي الجيد لا يتم الحكم عليه فقط من خلال كيفية حفظ السجلات، بل وأيضا مدى قدرته على تلبية الاحتياجات المعلوماتية لكل من صناع القرار الداخليين والخارجيين، حيث قال كلوت وجيتمان (1980) بأنه من الشائع للمحاسبين المؤهلين القيام بعمل جيد في الحفاظ على تحديث السجلات، لكنهم فشلوا في تقديم المعلومات التي يحتاجها صناع القرار (Ezeagba, 2017, p. 3).

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها وإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل ويعرف بالإطار التصوري؛ ويطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة، ويستثنى من مجال التطبيق هذا القانون الأشخاص الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وعليه تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي (07-11، 2007، صفحة 3).

7.3. الحجج الداعمة لتبني المعايير الدولية:

وتتمثل الحجة الرئيسية الداعمة لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحاجة إلى القابلية للمقارنة والعالمية فيما يتعلق بالحسابات المالية؛ حيث نجد من الصعب تحقيق قابلية المقارنة على المستوى الوطني، ناهيك عن ذلك دوليا ويوضح ستيفن أ. زيف (Zef, 2007, p. 290) مدى صعوبة تحقيق قابلية المقارنة والتقارب عبر الحدود؛ فمن المعروف أن بعض الدول مثل الولايات المتحدة وحتى بريطانيا، تؤمن بقوة بتفوق معايير المحاسبة الخاصة بها وهناك إختلافات أخرى تجعل الأمر صعبا أيضا، حيث تستخدم بعض الدول أسواق رأس المال للتمويل طويل الأجل.

بينما تستخدم بلدان أخرى القروض المصرفية ؛ وبالتالي فإن قواعد التقييم تختلف، وتتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان بمرافق مختلفة وتواجه سياسات مالية مختلفة تؤثر على طريقة وصف الربح وهناك تقاليد تنظيمية مختلفة في البلدان التي يكون فيها للهيئة التنظيمية تأثير أكبر على التقارير المالية، فقد تكون الشركات أقل استعدادا للإبتعاد عن البناء الصارم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بسبب التغييرات التي يفرضها هذا النظام وقد حاولت البلدان في ظل عدم وجود نظام محاسبة خاص بها إعتماد المعايير الدولية (Gîrbină & Bunea, S, 2007, p. 366).

أيضا ربما يعتبر مؤيدو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة أن قابلية التقارير المالية يتم تحقيقها بإستخدام هذا المعيار من قبل جميع الشركات الصغيرة، فخلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ظهر نقاش آخر في الولايات المتحدة الأمريكية حول ما إذا كان التوحيد أو المرونة في طريقة المحاسبة يعززان قابلية المقارنة، ونظرا لأن لا أحد أعلن بحزم أي من الطرفين كفائز، لم يحدث توحيد أساليب المحاسبة وتؤدي قابلية المقارنة الأفضل تدريجيا إلى

التقارب، أي تحقيق الهدف الرابع لمعايير المحاسبة الدولية (SMEs, B. E. I, 2007, p. 10)" تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية" (Masca & Pascan, 2008, p. 84).

كما يعتبر مستوى الافصاح والشفافية الذى تتطلبه معايير IFRS منطقة جذب رئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تنفيذ متطلبات المعايير بشأن الافصاح يحسن نوعية المعلومات المالية التى يتم الكشف عنها، مما يكون مفيد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة في سياق الاستحواذ أو الاندماج مع غيرها، وتسهيل عملية التقييم الخاصة بهم (الشرقاوى، 2014، صفحة 13).

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من عدد من المحاسبين ومحافظي الحسابات والأساتذة الجامعين، وقد تم إختيار العينة عشوائيا حيث تم توزيع 50 إستبانة، وقد تم استرداد 29 إستبانة وكانت صالحة للتحليل فقط، حيث تم إستبعاد 12 إستبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل؛ وذلك بسبب عدم إكتمال البيانات المطلوبة أو لعدم جدية المجيبين.

بينما لم يتم الرد على 9 آخرين، وقد تم تقسيم الإستبانة إلى ثلاثة محاور رئيسية تعلق كل واحد منها بأحد إشكاليات الدراسة وذلك بغرض إيجاد أجوبة لها ومقارنتها مع الفرضيات الأولية لهذه الدراسة.

1.1.4. التحليل الإحصائي:

تم تحديد حقول للإجابات، من خلال إعطاء خمسة خيارات لكل سؤال لمعرفة رأي المجيبين حول الأسئلة المختلفة للإستبيان، وتحديد درجات الموافقة بإستخدام مقياس ليكرت الخماسي(Five Likert) ، وفقا للجدول أدناه:

جدول 01: درجة الإجابات من عينة الدراسة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5
1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

وبناء على ذلك، سيتم إستخدام الطرق الإحصائية للدراسة لتفسير البيانات على النحو التالي: تم إستخدام مقياس التوزيع الطبيعي ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لإيجابات أفراد العينة.

وذلك لقياس مصداقيتها، وهو مقياس يوضح معامل التناسق الداخلي بين الإجابات، وهنالك شبه إتفاق على ان البحوث التطبيقية تستلزم ان تكون القيم المقبولة إحصائيا لهذا المقياس (60٪) أو أكثر.

جدول 02: معاملات التناسق الداخلي بإستخدام ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحاور	عدد الأسئلة	قيمة معامل ألفاكرونباخ
المحور الأول	7	0.891
المحور الثاني	7	0.780
المحور الثالث	7	0.698
المجموع	21	0.775

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج الجدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع محاور الاستبيان، كما كانت قيمة المعامل لمجموع فقراته مرتفعة أيضا، حيث تراوحت مابين 0.698 إلى 0.891 للفقرات منفردة، و0.775 لمجموع الفقرات، وبذلك نكون

قد تأكدنا من صدق وثبات الإستبيان، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحته وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها. 2.1.4 تحليل بيانات الخصائص الديموغرافية للمستجيبين:

جدول 03: النسبة المئوية للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة
الشهادة العلمية	ليسانس	16	**% 55.17**
	ماجستير	7	**% 24.13**
	دكتوراة	6	**% 20.70**
المجموع	/	29	**% 100**
الوظيفة	محاسب	8	**% 27.60**
	محافظ حسابات	12	**% 41.37**
	أستاذ جامعي	9	**% 31.03**
المجموع	/	29	**% 100**
الخبرة المهنية	من 1-5 سنوات	3	**% 10.34**
	من 5-10 سنوات	18	**% 62.06**
	أكثر من 10 سنوات	8	**% 27.60**
المجموع	/	29	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

- نتبين من خلال الجدول رقم (03) أن غالبية عينة الدراسة أي ما نسبته 55.17% من حملة شهادة ليسانس و24.13 % يحملون شهادة ماجستير، وهناك ستة أفراد فقط يحملون شهادة دكتوراة أي ما نسبته 20.70 % ، مما يعني وجود وعي عالي للفئة المستهدفة بموضوع دراستنا.
- ويلاحظ من الجدول أن النسبة الغالبة هم محافظوا الحسابات أي ما نسبته 41.37 %، في ما كان هناك تسعة أساتذة جامعيين بما نسبته 31.03 %، في ما كانت النسبة المتبقية للمحاسبين بما يعادل 27.60 % .
- كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا أن لأفراد عينة الدراسة خبرة متوسطة إلى مرتفعة، حيث تراوحت الخبرة المهنية من 1إلى 5 سنوات 10.33 % ومن 5 إلى 10 سنوات 62.06 % و هي النسبة الأكبر، وشكل ذوو الخبرة أكثر من 10 سنوات ما نسبته 27.60 % من مجموع عينة الدراسة؛

2.4. إختبار فرضيات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الفقرة قياس قوة النموذج، وأيضا علاقات الإرتباط وصحة الفرضيات بين متغيرات الورقة والتي تضمنتها فرضياتها الثلاثة، وإستخدمنا إختبار تي للعينة البسيطة (one sampleT) عند مستوى معنوية 5% بمستوى ثقة % 95 للمنحنى ذي الطرفين وذلك من أجل إختبار فرضيات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة t المحسوبة واقعة داخل منطقة قبول النظرية الفرضية، تقبل النظرية الفرضية وترفض النظرية البديلة.

بينما اذا كانت t المحسوبة واقعة خارج منطقة قبول النظرية الفرضية أي داخل منطقة رفض النظرية الفرضية ترفض النظرية الفرضية وتقبل النظرية البديلة وذلك عند مستوى المعنوية المستعمل في الاختبار.

1.2.4. إختبار قوة النموذج:

يتم إستخدام إختبار قوة النموذج للتأكد من عدم وجود تداخل بين الفرضيات، حيث تستخرج مصفوفة الإرتباط بين فرضيات الدراسة (Correlation Matrix) ويحتسب معامل التضخمVIF (Variance Inflationary Factor) والذي بلغ لهذه الدراسة 2.649 ، أي أقل من5 ، وهذا يعني عدم وجود تداخل بين فرضيات الدراسة وتم حساب VIF كما يلي :

$$VIF = \frac{1}{1-R^2} = \frac{1}{1-(0.789)^2} = 2.649$$

وتمثل R أعلى قوة ارتباط وردت ضمن مصفوفة الارتباط، وفيما يلي مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة:

جدول 04: إختبار قوة النموذج لفرضيات الدراسة

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة
الأولى	1	0.743**	0.789**
الثانية	0.741**	1	0.654**
الثالثة	0.688**	0.711**	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

جدول رقم(5): إختبارات T لمحاور البحث

الفرضيات الرئيسية للدراسات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قرار الفرضية	
							H0	H1
هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.	3.55	0.88	4.63	1.701	0.00	28	مرفوضة	مقبولة
من شأن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقيق العديد من المزايا.	4.11	0.95	5.34	1.701	0.00	28	مرفوضة	مقبولة
يوجد هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	3.78	1.05	5.20	1.701	0.00	28	مرفوضة	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل 01: مناطق قبول ورفض فرضيات الدراسة بحسب إختبار (one sample T)

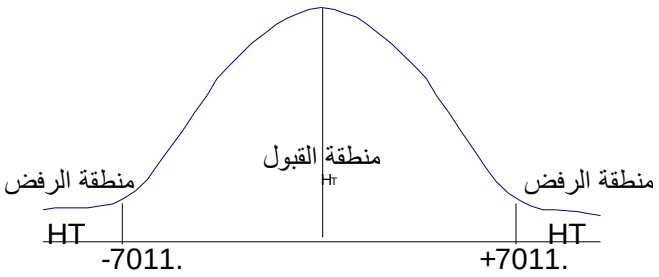

المصدر: من اعداد الباحثين.

جدول رقم(6): قيمة معامل الإرتباط بيرسون لفرضيات الدراسة

الفقرة	قيمة معامل الإرتباط بيرسون	مستوى المعنوية sig
هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.	0.748	0.00
من شأن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقيق العديد من المزايا.	0.796	0.00
يوجد هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	0.810	0.00
مجموع الفقرات	0.760	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

3.4. تحليل الفرضيات:

1.3.4. إختبار الفرضية الأولى: يتم إختبار الفرضية الأولى من خلال وضع الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H0 :** ليس هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.
- **الفرضية البديلة H1 :** هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت..

من خلال الجدولين السابقين وكذا الشكل رقم (1) نستنتج كايلي: يوضح الجدول رقم (6) وجود علاقة إرتباط طردية موجبة ومقبولة بحسب رأي المستطلعين بين وجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.

هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط بينهما 0.748، وما يدعم هذه النتيجة هي قيم T المحسوبة من خلال الجدول رقم (5) حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى 3.55 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة بحسب قيم جدول ليكارت الخماسي، مع إنحراف معياري قدره 0.88؛ وكانت قيمة t المحسوبة 4.63، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، ومستوى دلالة sig معدوم وهي ذات دلالة عند مستوى sig < 0.05؛ وبدرجة حرية 28 وعليه:

- **القرار الإحصائي:** ترفض الفرضية الصفرية القائلة أنه ليس هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.
- **القرار التطبيقي:** تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: هناك تأييد واضح من قبل المحاسبين ومحافظي الحسابات لوجود معايير إبلاغ مالي دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا كونها تلبي حاجات معدي ومستخدمي القوائم المالية في هذه المنشآت.

2.3.4. إختبار الفرضية الثانية:

يتم إختبار صحة الفرضية الثانية كما في إختبار الفرضية الأولى كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H0 :** لا يؤدي تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تحقيق العديد من المزايا.
- **الفرضية البديلة H1 :** من شأن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقيق العديد من المزايا.

من خلال الجدولين السابقين رقم (5) و(6) نستوضح مايلي: يوضح الجدول رقم (6) وجود علاقة إرتباط موجبة وقوية بين تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحقيق العديد من المزايا، وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بحسب معامل بيرسون بينهما 0.796، أما من خلال الجدول رقم (5) فنلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الثانية 4.11.

وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة بشدة بحسب قيم جدول ليكارت الخماسي، مع إنحراف معياري قدره 0.95؛ وكانت قيمة t المحسوبة 5.34، وهي أكبر من قيمة t الجدولية ومستوى دلالة sig معدوم وهي ذات دلالة عند مستوى sig < 0.05، وبدرجة حرية 28 وبناءا عليه:

- **القرار الإحصائي:** ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه، لا يؤدي تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تحقيق العديد من المزايا.
- **القرار التطبيقي:** تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: من شأن تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تحقيق العديد من المزايا.

3.3.4. إختبار الفرضية الثالثة:

كذلك يتم إختبار الفرضية الثالثة كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H0 :** لا يوجد هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- **الفرضية البديلة H1 :** يوجد هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

من خلال الجدولين رقم (5) و(6) نتبين مايلي: بحسب الجدول رقم (6) هناك أثر إرتباط موجب وقوي لفرضية وجود بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية قيمته (5%).

وبلغت قيمة معامل الارتباط بحسب معامل بيرسون بينهما 0.810، كما أن قيمة الإرتباط الكلي بين المحاور حسب معامل بيرسون كانت قوية حيث بلغت 0.760، أيضا من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة 3.78، وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة بشدة بحسب قيم جدول ليكارت الخماسي، مع وجود إنحراف معياري قدره .

وكانت قيمة t المحسوبة 5.20، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، ومستوى دلالة sig معدوم وهي ذات دلالة عند مستوى sig < 0.05؛ وبدرجة حرية 29 وبناءا عليه:

- **القرار الإحصائي:** ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه، لا يوجد هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- **القرار التطبيقي:** تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: يوجد هناك بعض المعوقات التي من شأنها أن تحول أو تحد من تطبيق هذه المعايير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

5. تحليل النتائج:

كان الهدف من هذا الدراسة تحليل الوضع الحالي لمواءمة الأوضاع المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق معايير جديدة خاصة بها، وكذا تقييم إمكانية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة محليا وحاليا ليس هناك خطوات عملية حقيقية بإتجاه ذلك الأمر، والسبب هو وجود بعض التخوفات سواءا من قبل المؤسسات أو المنظمات المهنية أو حتى المشرع نفسه من هذه المعايير.

حيث تقدم الجزائر تسهيلات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المحاسبة وإعداد التقارير "المحاسبة المبسطة في الجزائر"، ولكن المخرجات التي يتم تجميعها على أساس هذه التبسيطات لا تكون في الغالب شفافة، ناهيك عن المقارنة على المستوى الدولي، فهي تستخدم بشكل أساسي لتحديد القاعدة الضريبية.

لكن وفي ظل حتمية دخول السوق العالمية فمن المهم أن تكون تلك الشركات قادرة على مقارنة نتائجها مع مثيلاتها من الشركات الأجنبية، لهذا السبب يجب تبني تلك المعايير المبسطة لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتواءم مع خصائص تلك الشركات.

6. خاتمة:

تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة مبسطة مقارنة بالإصدار الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية، ويعد هذا تسهيلا كبيرا لذلك النوع من الشركات، خاصة في جانبي الإفصاح والقياس.

وبالتالي فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لها عديد المزايا لتلك الشركات التي تعمل على المستوى الدولي وتحتاج إلى أن تكون بياناتها موثوقة وقابلة للمقارنة إلى حد كبير، سواء بالنسبة لشركاء الأعمال أو للمستثمرين المحتملين مع عدم إغفال أن تلك المؤسسات يمكن أن تتكبد بعض التكاليف الإضافية للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع، مثل تكلفة تدريب الموظفين ومواكبة التحديثات المحتملة للمعيار.

لهذا نرى وجوب تعديل بعض التشريعات الجزائرية المتعلقة با لمنشئ الصغيرة والمتوسطة بغرض إدماجها في الإقتصاد العالمي نظرا لدورها المتزايد في التنمية الإقتصادية، وهناك عديد التوصيات في هذا المجال لعل أبرزها:

- ✓ قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتطوير المستمر لنظم معلوماتها المحاسبية، وإستخدام البرمجيات الحديثة المتخصصة بالمعلومات المحاسبية لزيادة كفاءة القرارات المعتمدة على هذه النظم؛
- ✓ قيام الباحثين بإجراء دراسات مستقبلية تفصيلية تتعلق بدور المعلومات المحاسبية في تخفيض المخاطر المتعلقة بإتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تطوير نظم المحاسبة المبسطة المطبقة حاليا إلى تبني المعايير المبسطة لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك غياب قانون تجريم عدم إصدار الفواتير الذى يعد من أهم أسباب عدم وجود دفاتر فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إنشاء هيئة رقابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمتابعة أعمالها ومحاسبة المسؤولين عنها.

7. قائمة المراجع:

1. هانى التابعى جزر، حنان أحمد رويحة. (2014)، "أثر المعيار الدولى الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبى فى الشركات المصرية (دراسة نظرية تحليلية)"، المؤتمر السنوى الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة القاهرة (المحاسبة فى مواجهة التغيرات الإقتصادية والسياسية المعاصرة)، ص. 3.
2. منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى، مرجع سبق ذكره، ص13.
3. مؤسسة التمويل الدولية. (2009), دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، واشنطن، ص. 10. متاح على الموقع: http://www.ifc.org
4. أنظر القانون 17-02، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة 11 جانفي 2017، المادة رقم 05، ص 5.
5. فتحي مولود. (2017)، "الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية"، أطروحة دكتوراة، قسم المحاسبة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، ص 134.
6. مهاوة, & أعمر عزاوي. إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة--دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010-2011، شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التجارية، جامعة قاصدى مرباح، الجزائر، ص. 29.
7. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2009)، النسخة العربية المترجمة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .
8. تقرير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2018)، "التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)"،ص. 9.
9. منى حسن أبو المعاطى الشرقاوى. (2014)، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة،" المؤتمر الاكاديمى والمهنى السنوي الخامس بعنوان " المحاسبة فى عالم متغير " المحاسبة فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة " ، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة القاهرة، ص10.
10. كحلوش أمينة. (2015). أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص. 12.
11. أنظر المادة 7 من القانون رقم 07-11 الموافق 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
12. Lahiri, R. (2012, October). Problems and prospects of micro, small and medium enterprises (MSMEs) in India in the era of globalization. In International conference on the interplay of economics, politics, and society for inclusive growth (pp. 15-16).
13. Neag, R., Masca, E., & Pascan, I. (2009). Actual Aspects Regardind the IFRS for SME-Opinions, Debates and Future Developments. Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 11(1), 32.
14. Baldarelli, M. G., Demartini, P., Mosnja-Skare, L., & Paoloni, P. (2012). Accounting Harmonization for SME-s in Europe: Some Remarks on IFRS for SME-s and Empirical Evidences. Economic research-Ekonomska istraživanja, 25(sup1), 1-26.
15. International Accounting Standards Board. (2009), Press Release, United Kingdom, P1.
16. Albu, C. N., Albu, N., & Fekete, S. (2010). The context of the possible IFRS for SMEs implementation in Romania: An exploratory study. Accounting and Management Information Systems, 9(1), 45-71.
17. Obert, R. (2017). Pratique des normes IFRS-6e éd. 4éme édition, Dunod, Paris, France.
18. Ezeagba, C. (2017). Financial reporting in small and medium enterprises (SMEs) in Nigeria. Challenges and options. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 1-10.
19. Zeff, S. A. (2007). Some obstacles to global financial reporting comparability and convergence at a high level of quality. The British Accounting Review, 39 (4), 290-302.
20. Gîrbină, M, şi Bunea, (2007), Les pieges de l'internationalisation de la comptabilite des PMEs, Enseignements de la reforme comptable roumaine, Annals of the University of Oradea, Economic Sciences Section. vol 16, pp. 366-369.
21. IASB, (2007), Basis for Conclusions on Exposure Draft IFRS for Small and Medium-sized Entities, http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/B34721E3-9E09- 47DF-AA84-B9C88E6057CC/0/SMEs.pdf.

22. Masca, E., & Gall, J. E. R. E. M. I. A. H. (2008, March). Aspects regarding IFRS'application to SMEs. In Proceedings of the 2nd Wseas International Conference on Management, Marketing and Finances: Recent Advances on Development and Financial Engineering (pp. 80-84).
23. Kiliç, M., & Uyar, A. (2017). Adoption process of IFRS for SMEs in Turkey: Insights from academics and accountants. Accounting and Management Information Systems, 16(2), 313-339.
24. Berisha, G., & Pula, J. S. (2015). Defining Small and Medium Enterprises: a critical review. Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, 1(1), 17-28.
25. Donglin Wu, (2009), Measuring Performance in Small and Medium Enterprises in the Information & Communication Technology Industries, thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctorate of Philosophy, School of Management College of Business, RMIT University, p. 33.